مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة: الجلسة الثالثة والعشرون

البند ٣: حوار تفاعلي مع المقرر الخاص المعني بحرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات

مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان - مداخلة شفهية مشتركة مع نظرة للدراسات النسوية، ومركز قضايا المرأة المصرية للمساعدة القانونية.

ألقتها: باولا سلوان ضاهر

شكرًا سيدي الرئيس،

هذه المداخلة مقدمة بالتعاون بين مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ونظرة للدراسات النسوية، ومركز قضايا المرأة المصرية للمساعدة القانونية.

هناك العديد من القوانين المعرقلة لحرية التعبير مازالت قائمة منذ عهد الرئيس السابق، بما في ذلك القوانين التي تعاقب على انتقاد السلطات، ازدراء الأديان، ما يعرف بالجرائم المخلة بالآداب العامة، أو المضرة بمصلحة الدولة، فضلا عن غيرها من القوانين التي تنص على جرائم ذات لغة فضفاضة وغامضة تستخدم لإسكات الأصوات الناقدة، هذا بالإضافة إلى العقوبات –التي مازالت مستمرة– المتعلقة بما يسمى جرائم التشهير وغيرها من العقوبات المتعلقة بأشكال التعبير عن الرأي، التي تستخدم لمنع المواطنين من ممارسة حقهم في حرية التعبير، بما في ذلك ما كفلته المعايير الدولية لحرية التعبير.

وكما كان الوضع في عهد مبارك، تُستخدم الملاحقة القضائية لإرهاب الصحفيين ووسائل الإعلام الذين غالبًا ما تتهمهم مؤسسة الرئاسة أو مؤيدي الحزب الحاكم بـ"إهانة الرئيس"، بالإضافة إلى البلاغات الخاصة بـ"ازدراء الأديان" و"الترويج للجماعات الإرهابية"، و"إهانة مؤسسات الدولة".

كذلك يواجه الإعلاميون اعتداء بدني أثناء تغطية الأحداث المختلفة، سواء من قبل أجهزة الدولة أو أطراف أخرى. هذه الاعتداءات زادت أثناء الاشتباكات التي وقعت بمحيط القصر الرئاسي "الاتحادية"، في ديسمبر ٢٠١٢ وأسفرت عن مقتل الصحفي حسين أبو ضيف برصاصة في الرأس.

تصاعدت الانتهاكات المرتكبة ضد الإعلاميين في الآونة الأخيرة لتشمل أيضًا التهديدات بالقتل والاختطاف، والحصار المتكرر لمدينة الإنتاج الإعلامي. وبدلا من أن تفي السلطات الحالية بمسئولياتها لحماية الإعلاميين، أصدرت السلطات تصريحات تشمل تهديدات للإعلاميين، واعتبرت وسائل الإعلام هي المسئولة عن تفاقم المشاكل في مصر، بما يعطي رخصة ضمنيا لقوات الأمن وأنصار حزب الحرية والعدالة بمهاجمة الصحفيين ووسائل الإعلام.

وبالإضافة إلى ذلك، ارتُكبت انتهاكات جسيمة ضد المرأة، واستمرت سياسة الإفلات من العقاب عن تلك الجرائم سواء المرتكبة في عهد المجلس الأعلى للقوات المسلحة أو في ظل الحكومة الحالية.

كذلك تعرضت المدافعات عن حقوق الإنسان إلى الاعتداء الجسدي والتحرش الجنسي أمام القصر الرئاسي "الاتحادية" في ديسمبر الماضي من قبل أنصار الحزب الحاكم، وكذا خلال مظاهرات يناير الماضي، تم الإبلاغ عن ١٩ حالة اغتصاب جماعي للنساء المتظاهرات؛ في حالتين منهم، ارتُكبت عمليات الاغتصاب بقضبان معدنية وسكين. وحتى الآن لم يتم الشروع في أية تحقيقات جدية من قبل الحكومة لمساءلة المسئولين.

هذا التصعيد للعنف يمثل محاولة لردع المرأة ومنعها من المشاركة في الحياة العامة والشئون السياسية في البلاد.

في مارس الماضي، أطلقت الرئاسة المصرية مبادرة لدعم حقوق وحريات المرأة المصرية، ولكن هذه المبادرة فشلت في وضع إطار لحماية وتعزيز حقوق المرأة أو معالجة استخدام العنف الجنسي ضد المرأة في المجال العام، وبدل من ذلك شددت المبادرة على الحاجة إلى "احترام الخصوصية الثقافية والشريعة الإسلامية!"

ونحن ندعو هذا المجلس إلى حث السلطات المصرية على حماية حرية التعبير بشكل كامل بالقانون والممارسة، وتأمين الأماكن العامة لجميع النساء، وسرعة فتح تحقيقات جادة في الانتهاكات الجسيمة ضد المرأة والإعلاميين في مصر.

شكرًا سيدي الرئيس